

الضمان الجماعي

كيف ينفذ

الضمان الجماعي (يقترح الجيم نسبة الى الجماعة) أهم مشروع قرره الجامعة العربية في تاريخ حياتها. وقد نواتر الى الأذان والأذنان انه لولا إصرار جلالة الملك فؤاد والحاح ما اتفق أعضاء الجامعة عليه وقرروه بالإجماع. كما أن الجامعة نفسها لم تنشأ لولا مساهمة جلالتهم، فجلالتهم هرطقة (قوة) الجامعة أولاً وآخرأ.

ولا يرى مبرراً لتردد أي واحد من الوفود في الموافقة على المشروع لأنه من مصنعة كل دولة عربية، إلا إذا كان لأحد مصلحة شخصية في رفضه.

وأي لاعلم أن لبعض الزعماء أو كبار الساسة مصالح في خنق هذا المشروع في مهده. وإذا لم يكن تمت ريب في ضرورة المشروع لسلامة الأمم العربية، فأني سمي ضده بعد جناية عظمى.

وبكل أسف ان بين زعماء العرب وكبرائهم خونة لا يتورعون أن يأتوا بالأذى للعرب وإذا كانت معظم دول أوربا قد ألفت فيما بينها ضماناً جماعياً كهذا واتخذت إحدى عشر دولة برلماناً أوربياً لكي يضمن سلامتها، فالدول العربية السبع أحرى من دول أوربا بأن تتولف برلماناً يحرص على سلامتها. لأنها جيداً لا تساوي دولة أوربية في الاستعداد قد دفع من النفس. والعرب الآن في أشد الحاجة الى التعاون في الدفاع عن أنفسهم ولا سيما في هذا زمن الذي يضرب العالم فيه أي اضطراب لأن سلامه مهدد بحرب شعواء قد يكون فيها للعالم الفناء، فالأمم العربية مهددة من الخارج بهذا الخطر العام الهائل، ومن الداخل مهددة بالصهيونية الواقفة بالمرصاد متحينة الفرمس للهجوم على البلاد العربية والتوسع على حماها. وكفى هذا خراباً على العرب وهو خطر على الأبواب يتوجب تنفيذ مشروع الضمان الجماعي بأسرع ما يستطيع.

وقد علمنا أن الجامعة انتخبت لجنة للبحث في تنفيذ المشروع، وصار الأمر معتقاً بما تائق هذه اللجنة التي أصبحت مسؤولة عن أي ضرر ينجم عن اهلها. ونظمتها الآن في حاجة الى آراء المفكرين في كيفية التنفيذ. ولذلك أرى الفرصة مناسبة عندي للإدلاء بآرائي، لاني منذ ظهرت الهيئة علينا في حرب اسرائيل شرعت أكتب في هذا الموضوع فكتبت في الجرائد المختلفة نحو ٩ مقالات فيه. ولدولة فارس بك الخوري حميد سوريا صرخت فيه عن يد بعض مراسلي الصحف.



المشروع أعظم وأضخم مما يتراءى للجماعة. فهيرشيه من نواح مختلفة الاتحادات الفدرالي على طراز اتحاد اميركا وسويسرا وغيرها. وإذا لم يكن من هذا الطراز فلا خير فيه. يجب أن تترافق من الأمم العربية هيئة عمومية تسمى «هيئة العروبة العليا» ولا بأس أن تسمى «البرلمان العربي العام».

لا تعين الحكومات المندوبين لهذه الهيئة بل يجب أن ينتخب كل شعب من الشعوب العربية مندوبيه بنسبة تعداد نفوسه من كل مليون نسمة مندوب أو مندوبان. فتكون الهيئة مؤلفة من نحو ٣٥ مندوباً أو مضاعف هذا العدد.

والنصد من أن الشعب ينتخب، لا أن الحكومة، تعين ان تكون هذه الهيئة أو هذا البرلمان مستقلاً تمام الاستقلال عن الحكومات ولا تكون للحكومات سلطة عليه. ولكن إذا كانت كل حكومة تعين مندوبها فيأتي المندوب الى البرلمان وهو يحمل مطالب دولته الخاصة ويطلب أن يوجه سعيه الى منافع الشخصية. وفي هذه الحالة لا يكون ممثلاً الأمة العربية برمتها ولا يكثر دائماً بما يقتضيه الضمان الجماعي من التعاون والتعاقد والتناصر، غير أن الهيئة العربية العليا يجب ألا تفكر إلا بمصلحة الجماعة والدفاع عنها. وإذا كان كل مندوب خاضعاً لسلطان حكومته لا يبقى له هيئة استقلال ولا حرية. وفي هذه الحالة تفقد الهيئة ولا تستطيع أن تفعل أمراً اجمالياً نافعاً للجماعة.

وإذا كانت الحكومات مخلفة لهذا الضمان الجماعي تسمح بسمية انتخاب الشعب للبرلمان العربي تحت إشراف لجنة تعينها الحكومة لأول مرة، ولبعد ذلك يعينها البرلمان نفسه. ويعطى فيها للثنتين فقط حق الانتخاب، وللمثقتين ثقافة مالية أن يرشحوا أنفسهم ولا يملى حق الترشيع لأصحاب الأملاك أو الأثنياء ذوي النفوذ. وإنما يجوز ترشيح الأشخاص الذين عرکوا النيابة من أي طبقة.

متی تکرّون هذا البرلمان من الفئات التي أشرت إليها وكان أعضاؤه يعتقدون أنه برلمان حرّاً لاسلطان الحكومة عليه، وشعر أنه صاحب الحرية المطلقة، وإن أرمته سباح البلاد صارت في يده، وإنه مسؤول عنها انتخابه أركان حرب عليا مختلطة حسباً يتراه يراه، من غير نظر الى الهيئات العربية المتصالفة ثم يعين قائداً أعلى للجيش .

ومتى تمّ ذلك شرعت أركان الحرب تجنّد من كل أمة عربية عدداً من الجنود بنسبة تعدادها . فإذا جنّدت خمسة بالمائة من كل أمة أمكنها أن تجنّد نحو مليون ونصف جندي وما هو بالقدر الكثير بالنسبة لساير الدول . وإذا كانت تركيا بحسبته نحو مليون جندي فلا تعجز الأمم العربية أن تقدم للدفاع هذا المليون، وهي أكثر من ضحى تركيا نفوساً . مع ذلك لا نطلب منها في أول الأمر أن تجنّد أكثر من ربع مليون، على نية أنها في الأحوال الحرجة تجنّد أكثر جداً، حتى المليونين أو أكثر .

هذا الجيش العظيم يكون تحت سلطة أركان الحرب المطلقة. وليس لأية حكومة عربية أية سلطة عليه البتة . وطبيعة الأركان أن تضمه حيناً نشاء وتحركه حيناً نشاء أو أن تحرك وحداته حسب مقتضى الحال . وجيشه لا يبقى لزوم للجيوش المحلية إلا بقدر حاجة البلاد إلى الأمن المحلي .

وهو معلوم أن البرلمان وعليه هذه المهام الجسيمة يحتاج إلى نفقات باهظة . وبالطبع نفقاته تجي من جميع الدول العربية بنسبة تعداد نفوسها . فلا يتمدر عليه أن يجبي لأول سنة نحو ٤٠ مليون جنيه . أو أقل أو أكثر حسب الانتشاء . وإذا كانت تركيا تنفق على مليون جندي، وهي لا تعد أكثر من ١٤ مليون نفس، فالأمم العربية لا تمجز عن الاتفاق على ربع المليون . وإذا كانت انكثرا وهي لا تعد أكثر من الأمم العربية كثيراً تنفق على الدفاع مليوني جنيه كل يوم في حالة السلم الآن، فلا يتمدر على العرب أن يدفعوا نفقاتهم عن أنفسهم هذا المبلغ في الشهر لا في اليوم .

وما دامت البلاد العربية كلها مهددة بمخطر عاجل فيجب عليها أن تسخر للدفاع عن نفسها . وهو لا يكلف الفرد الواحد أكثر من جنيه واحد في العام .

فإذا تنظّم البرلمان العربي الأعلى على هذا النحو لا تعود اسرائيل المنفتحة الطائفة المتمدنة تجر أن تقحم خطورة واحدة الى حدود أي دولة عربية بل يمكن أن تحصر ضمن حدودها

وتتكس دائرتها حتى تحتق فيها . وإذا أطيقت عليها الجيوش العربية من كل ناحية قضت عليها في هجمة واحدة .

ومهما استعدت بنو اسرائيل للقاء العرب فلا يستطيعون أن يجندوا العدد الذي يجنده العرب ، ولا يجندون في جنديتهم الحماة التي عند العرب ولا الشجاعة التي للعرب كما هو معلوم ، حتى ولو اجتمع كل بني اسرائيل الذين في العالم في فلسطين وهم على قولهم لا يزيدون على ١٥ مليوناً في كل العالم .

بني أن دولة اسرائيل تقول إنها تبرز العرب في اقتناء السلاح . والسلاح في هذا العصر هو القوة الأولى للحرب . والبرلمان العربي يفهم هذا جيداً ، فلا يفضل عن اقتناء معامل السلاح بعضها في كل بلد وينسخلها بكل همة واجتهاد ، فيسوق الجيش بالسلاح من مدافع ثقيلة وخفيفة وقنابل متنوعة ومطائرات من كل طراز ودبابات من كل نوع أيضاً وعربات مختلفة بحسب مقتضى الحال .

وأظن هذه المعامل تستطيع في سنة واحدة أن تمول الجيش عربياً كافياً لسحق العدو في أول جولة حربية .

إذا لم يُنفذ العرب الضمان الجماعي على هذا النحو أجلاً فالصهيونيون لا يعملونهم إلى أن يستعدوا .

بني أمر آخر على الضمان الجماعي أن يفعله وهو تنظيم المقاطعة اليهودية بحيث يصدر على اليهود أن يعيشوا في وسط عالم عربي يحيط بهم من كل جنب . وإذا نظمها البرلمان العربي أمكنه أن ينفذها بماله من قوة عسكرية وسلاح ، وله أن يسن قانوناً للمقاطعة صارماً بحيث أن الاخلال بهذا القانون يستوجب العقوبات الصارمة .

يكون البرلمان العربي الأعلى في أول الأمر حريياً فقط لأجل الدفاع عن كل دولة أجنبية تغزو دولة عربية . فإذ نجح أمكن حينئذ أن تنفذه الدول العربية كلها أو تجمله اتحاداً فدرالياً تماماً كالاتحاد الأميركي وأمثاله . وحينئذ تتكون الأمبراطورية العربية التي هي حلم كل عربي . وهذا الاتحاد الفدرالي لا ينقض أنواع الحكم التي لسلك دولة وحدها كحكومات ذاتية مستقلة بعضها عن بعض من ملكية أو جمهورية .